

لجنة لانسيت المعنية بالصحة - (CHH) مركز جونز هوبكنز للصحة الإنسانية والنزاع والتهجير القسري:

الصحة في عالم من الأزمات والإفلات من العقاب

الإجراءات ذات الأولوية للمنظمات غير الحكومية الدولية

3. إصلاح التمويل: توسيع نطاق التمويل المتوقع والقائم على الاحتياجات والمنصف، بما يضع احتياجات السكان المتأثرين في المركز ويدعم قدرة الجهات الفاعلة المحلية على المبادرة

- إنشاء صندوق إنساني عالمي مستقل ومشترك، يُدار بصورة مستقلة عن وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية، وتستند مخصصاته إلى تقييم الاحتياجات والإنصاف.
- التوسع بدرجة كبيرة في المساعدة القائمة على النقد، بما يتيح للسكان المتأثرين القدرة على التحكم في حياتهم، ويعزز الاقتصادات المحلية، ويدعم تقديم المساعدة بصورة أكثر كفاءة وإنصافاً.
- إدماج العمل الإنساني في النظم الوطنية للصحة والحماية الاجتماعية، بما يضمن وصول السكان المهجرين إلى هذه النظم بدلاً من الاعتماد على هياكل موازية.
- استخدام أدوات تمويل مبتكرة — بما في ذلك التمويل الاستباقي قبل وقوع الأزمات المتوقعة، والتمويل المدمج الذي يجمع بين مصادر تمويل مختلفة، والتأمين ضد مخاطر الكوارث — من أجل تنويع مصادر التمويل وتعزيز استدامته واستقراره.

4. صون الصحة للجميع: ضمان استمرارية الرعاية الصحية المنصفة والأمنة والمرتكزة محلياً مع التركيز على السكان الأكثر عرضة للمخاطر

- إرساء الاستجابات الصحية على الحق في الصحة، مع إعطاء الأولوية للإنصاف والخدمات الأساسية للسكان الأكثر عرضة للمخاطر، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة.
- ضمان استمرارية الرعاية وجودتها وسلامتها في سياقات الأزمات، وتقديم الخدمات الأساسية بناءً على الاحتياج وبما يتواءم مع السياق، وتعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود في وجه المخاطر المناخية، إلى جانب استخدام التكنولوجيا — بما في ذلك الذكاء الاصطناعي — باعتبارهما من العوامل الأساسية التي تمكن النظام من أداء وظائفه، مع وضع الضمانات المناسبة منذ البداية.
- ضمان حماية خدمات الرعاية الصحية والعاملين الصحيين باعتبار ذلك حقاً غير قابل للتفاوض، وشرطاً أساسياً لصون صحة السكان وتحسينها، ومسؤولية مشتركة بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول والمنظومة الإنسانية.
- إدماج اعتبارات الصمود أمام تغير المناخ في عملية تحويل النظم الصحية منذ البداية، بما يشمل البنية التحتية الصحية، وسلاسل الإمداد، ونماذج تقديم الخدمات.
- استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، مع ضمانات مناسبة للإنصاف، وحماية البيانات، والرقابة البشرية.

الخلفية والسياق

تدفع النزاعات المسلحة إلى أزمات صحية إنسانية مطوّلة في البلدان المتأثرة، وإلى تهجير قسري واسع النطاق للسكان. وقد تضاعفت الوفيات المرتبطة بالنزاعات تقريباً بين عامي 2021 و2024، وأصبح أكثر من 123 مليون شخص الآن مهجرين قسراً. وفي عام 2026، يُقدّر أن 239 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدة إنسانية، إلا أن جزءاً محدوداً فقط منهم يُرجح أن يحصل على الرعاية المنقذة للحياة. وتتزايد انتهاكات الصحة وحقوق الإنسان في ظل تصاعد الإفلات من العقاب، وتعكس هذه الانتهاكات إخفاقاً في الوفاء بالالتزامات، وليست عواقب حتمية للنزاع المسلح. أما النظام الذي يُفترض أن يحميهم، فهو يخفق في أداء مهمته؛ إذ يتسم بالتجزؤ، والتسييس، ونقص الموارد، وانعدام الإنصاف.

أنشئت لجنة مركز جونز هوبكنز للصحة الإنسانية - لانسيت المعنية بالصحة والنزاع والتهجير القسري في عام 2024 لمعالجة الإخفاقات المتصاعدة في النظام الإنساني وأثرها على صحة السكان المتأثرين بالنزاع المسلح والتهجير القسري.

التوصيات الشاملة

1. قلب موازين القوة: تحويل حوكمة العمل الإنساني وتفعيل التوطن وإنهاء الاستعمار

- نقل الحوكمة والتمويل وصنع القرار إلى المجتمعات المتأثرة والجهات الفاعلة ذات الشرعية المحلية.
- اعتماد تصنيف لأنواع الأزمات وإطار منهجي لاتخاذ القرار من أجل تحديد نماذج الحوكمة الأنسب للسياق، مع توضيح مبررات مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، ونطاق هذه المشاركة ومدتها.
- توحيد النظام الإنساني المجزأ التابع للأمم المتحدة في كيان تشغيلي واحد ومتكامل وخاضع للمساءلة، واستبدال آليات التنسيق القائمة، مثل نظام المجموعات الإنسانية ونموذج تنسيق شؤون اللاجئين، حيثما كان ذلك مناسباً، بنظم لإدارة الحوادث تكون أكثر ملاءمة للغرض والسياق، وضمان أن يفضي التنسيق إلى قيادة واضحة ونتائج قابلة للقياس.

2. إنهاء الإفلات من العقاب: وضع المساءلة في صميم القانون الإنساني الدولي والعمل الإنساني القائم على المبادئ

- إنشاء تحالف عالمي لحماية الصحة، يضم الدول وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، من أجل التحرك بصورة منهجية عندما تنتهك تدابير حماية الصحة.
- تطبيق خمسة مبادئ إنسانية أساسية — الإنسانية، وعدم التحيز، وعدم إلحاق الضرر، والتضامن، والمساءلة — لتوجيه العمل الإنساني القائم على المبادئ في السياقات الإنسانية المعاصرة. وتظل الحيادية والاستقلالية وسيلتين أساسيتين، وتعتمدان على السياق، لضمان الوصول والقبول.
- اعتماد النتائج الصحية الفعلية لقياس أداء الاستجابة، ورصد مدى الالتزام، وتحفيز التحقيقات الرسمية والمساءلة على مستوى النظام كله.

الإجراءات ذات الأولوية للمنظمات غير الحكومية الدولية

1. إعادة تحديد دوركم والعمل منذ البداية وفق خطة واضحة للخروج

- استخدموا الإطار المنهجي لاتخاذ القرار الذي وضعته اللجنة لتوضيح سبب مشاركتكم في أي سياق معيّن. وينبغي أن تكون مشاركة الجهات الدولية استثنائية، ومحددة زمنياً، ومشروطة بغياب بدائل محلية شرعية وقادرة أو بعدم قدرتها على تولي الدور المطلوب، لا أن تكون خياراً تلقائياً يستند فقط إلى الولاية المؤسسية أو توفر التمويل.
- أعلنوا منذ بداية كل استجابة شروطاً واضحة لبدء المشاركة وإنهائها، مع خطط محددة لنقل المسؤولية إلى الجهات المحلية والوطنية. وينبغي أن تكون هذه الخطط ممولة بصورة كافية، ومحددة زمنياً، وخاضعة لمراجعة مستقلة حيثما أمكن.
- انتقلوا تدريجياً من التنفيذ المباشر إلى تقديم الدعم التقني، ونقل الخبرات والقدرات، والقيام بأدوار تساعد النظم الوطنية والمحلية على أداء وظائفها وتعزيزها، بدلاً من أن تحل محلها.

2. بناء شراكات منصفة

- احرصوا على أن يحصل الشركاء المحليون والوطنيون على تمويل أساسي عادل، وترتيبات منصفة لتقاسم المخاطر، وتغطية كافية للتكاليف الإدارية والتشغيلية. وتجنبوا نقل المخاطر التشغيلية والأمنية إليهم من دون منحهم الصلاحيات والموارد المالية اللازمة لتحمل هذه المسؤوليات.
- استثمروا في تعزيز القدرات بصورة حقيقية، لا في مجرد تدريب يهدف إلى تلبية متطلبات الامتثال للمانحين. ودافعوا بفاعلية عن التمويل المباشر للجهات المحلية، بما في ذلك من خلال الإعلان علناً عن نسبة تمويلكم التي تصل إلى الشركاء المحليين في كل مستوى.
- لا تنافسوا المنظمات المحلية على الكفاءات، أو التمويل، أو الظهور العام بطرق تضعف الفاعلين المحليين والمنظومة المحلية للعمل الإنساني. واعترفوا بأن الفوارق غير المنصفة في الرواتب وترتيبات تغطية التكاليف تدفع الموظفين إلى ترك الشركاء المحليين والانتقال إلى الجهات الدولية. وطبقوا مبادئ التضامن وعدم إلحاق الضرر على سلوك مؤسساتكم نفسها، لا على تصميم البرامج فقط.

3. الالتزام بالعمل الإنساني القائم على المبادئ وحماية الصحة

- اعملوا وفق المبادئ الإنسانية الخمسة — الإنسانية، وعدم التحيز، وعدم إلحاق الضرر، والتضامن، والمساءلة — مع استخدام الحياد والاستقلالية كأداتين تعتمدان على السياق لضمان الوصول والقبول، لا كمعايير تُستخدم لاستبعاد الجهات المحلية ذات الشرعية.
- اعملوا أن التضامن يتطلب شراكة منصفة وطويلة الأمد مع السكان المتأثرين والمنظمات المحلية الملتزمة بالمبادئ الإنسانية، ولا يعني الاصطفاف مع أجندات سياسية أو عسكرية.
- تعاملوا مع حماية العاملين الصحيين، والمرافق الصحية، والمرضى، ووسائل النقل الطبي، باعتبارها أولوية تشغيلية غير قابلة للتفاوض: وثّقوا الهجمات بصورة منهجية، واستخدموا النتائج الصحية الفعلية كمؤشرات على الإخفاق في الحماية.
- تأكدوا من أن جمع البيانات والأدوات الرقمية، بما في ذلك تطبيقات الذكاء الاصطناعي، تلتزم بالحد الأدنى من المعايير الأخلاقية — مثل تقييم التحيزات، والتصميم المشترك مع المجتمع المحلي، والحوكمة القوية للبيانات — وأن بيانات السكان المتأثرين لا تُستخدم بطرق قد تعرضهم للأذى.

4. المناصرة باستمرار والخضوع للمساءلة العلنية

- دافعوا عن إنشاء صندوق إنساني عالمي مشترك ومستقل، وعن التمويل المباشر للجهات المحلية، وعن تمويل مرّن ومتعدد السنوات. واحرصوا في الوقت نفسه على أن تنسجم ممارسات مؤسساتكم مع هذه المواقف، بما في ذلك تقليل الاعتماد على التمويل القصير الأجل أو التمويل المخصص بشروط أو لأغراض محددة.
- انشروا آليات تلقي ملاحظات المجتمع المحلي وشكاواه، على أن تكون لهذه الآليات صلاحية حقيقية في معالجة المظالم. وأبلغوا علناً عن النتائج الصحية الفعلية وعن مدى نجاح جهود الحماية، بدلاً من الاكتفاء بالإبلاغ عن الأنشطة وحجم الإنفاق، واخضعوا لتقييم مستقل من طرف ثالث تُنشر نتائجه للعموم.
- انخرطوا مع التحالف العالمي لحماية الصحة في الصراعات المسلحة وغيره من آليات المساءلة من أجل توثيق الانتهاكات، وحفظ الأدلة، ومواصلة الضغط الدبلوماسي بشأن الأزمات التي لا تحظى باهتمام كافٍ أو التي تُترك مهملة.